التدبير في الصحة فلو استغرق الدين التركة لم يعتق
منه شيء أو نصفها وهي هو قطعا بيع نصفه في
الدين وعتق ثلثه الباقي منه وان لم يكن دين ولا مال
غيره عتق ثلثه كعتق علق بصفة فيها أي بالمرض
اي مرض الموت كان دخلت الدار في مرض موت
فانت حر ثم وجد بالصفة او لم تعد به وجدت
فيه باختياره اي السيد فانه يحسب من الثلث فان
وجدت بغير اختياره فمن راس المال اعتبارا لوقت
التعليق لانه لم يكن منهما بابطال حق الورثة وعليه
يحمل اطلاق الاصل انه من راس المال وخلق مدبر
فيصدق في ما وجد معه وقال كسبته بعد الموت
وقال الوارث قبله لان اليد له كما تقدم بيانه فيما
لو اقاما بينتين بما قالاه كما علم مما مر في الدعوى
والبينات وحرر به الاصل هنا بخلاف ولد المدبرة
اذا قالت ولدته بعد الموت وقال الوارث قبله فان
الصدق الوارث لانها ترد عم حريته والحر لا يدخل
تحت اليد وتعبيري بما اعم من تعبير بماله

كتابة هي بكسر الكاف وقيل
بفتحها لغة الضم والجمع وشرعا عتق يعلقها

بعوض منجم بنجمين فاكثر والاصل فيها قبل الاجماع آية
والذين يبتغون الكتاب مما ملكت ايمانكم وخبر الحاكم استاده
ما بقي عليه درهم رواه ابو داود وغيره وصححه الحاكم استاده
وقال في الروضة انه حسن والحاجة داعية اليها **وهي سنة**
لواجبين وان طلبها الرقيق كالتدبير ولئلا يتعطل اكثر
الملك وتحكم الملاك على الملاك **بطلب امين مكتسب**
اي قوي على الكسب وبما فسر الشافعي رضي الله عنه الخير في
الآية واعتبر الامانة ليقبض ما يحصله فلا يعتق والطلب
والقدرة على الكسب ليوثق بتحصيل النجوم **والا بان**
فقد الشروط او احدها **فما حر** يقوي رجا العتق
بها ولا تكره بحال لانها عند فقدها ذكر قد تفضي الى العتق
واركانها اربعة رقيق وصيغة وعوض وسيد و
شرطه فيه ما مر في معتق من كونه مختارا اهل تبرع و
ولاء لانها تبرع وآيلة للولاء فتصح من كافر اصلي وسكران
لا من مكره ومكاتب وان اذن له سيده ولا من صبي ومجنون
ومحجور سفه واوليائهم ولا من محجور فلس ولا من مرتد لان
ملكه موقوف والعقود لا يتوقف على الجديد كما علم من
باب الردة ولا من مبعض لانه ليس اهلا للولاء وذكر حكمه
مع المكره من زيادتي **وكتابة مريض** مرض الموت محمولة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)